

أزمة الكهرباء في لبنان... إلى البواخر دُر



الباخرة فاطمة غول

يوسف الصايغ

هل بات الاعتماد على البواخر خيار لبنان الوحيد المُتاح للحصول على الكهرباء، في ظل ارتفاع كمية الاستهلاك؟ فبعد توقف عملية استرجار الطاقة من سورية، وفي ظل تعثر إنجاز معلمين لتوليد أكثر من 700 ميغاوات إضافية، وافق مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان على زيادة استرجار الطاقة من البواخر التركية، لترتفع بذلك القدرة الإنتاجية من 1650 ميغاوات، إلى 1760 ميغاوات بواسطة الإنتاج الإضافي من البواخر، ومعه ترتفع نسبة الاعتماد على البواخر إلى 27.5 في المئة من القدرة الإنتاجية الإجمالية، متجاوزة عتبة الـ 18.5 في المئة التي تمّ الإنفاق عليها قبل ثلاث سنوات.

إذًا، وفي ظلّ فشل مشاريع إنتاج معامل توليد الكهرباء، والاتجاه نحو الحصول على الكهرباء بالاعتماد على البواخر بشكل أكبر، في وقت تواصل شركة كهرباء لبنان الإعلان عن عدم قدرتها على وقف التزيف المالي منصاعة بذلك لتعليمات خصخصة الكهرباء. لكنّ السؤال المطروح: «إلى أي مدى يمكن الاعتماد على البواخر من أجل الحصول على الكهرباء، وخصوصاً أننا على بعد ستة وأحدّة فقط من انتهاء مدّة العقد مع الشركة التركية، ما يضع لبنان منذ الآن على شفير أزمة الحصول على الكهرباء؟ وهل الحل بالخصخصة؟

نحاس

في هذا السياق، رأى الوزير السابق شربل نحاس في حديث لـ«البناء» أنّ «المفارقة حولًا مستدامة، وهذا يطرح سؤالًا: لماذا هذه البواخر موجودة في لبنان أصلًا، وهي التي يتمّ اعتمادها في الحالات الطارئة في مناطق تعرضت لزلزل أو في المشاريع التي تقام في المناطق الصحراوية حيث يتعذر وصول شبكة الكهرباء الرئيسية؟ نحن لا نقفم اعتماد البواخر كعصر للحصول على الكهرباء، بل على أبغمله، وخصوصاً أنّ تكلفتها باهظة جدًا».

ولفت نحاس إلى أنّ استخدام البخاريتين شربل على أساس ظرفي لسدّ الحاجة، في ظلّ توقف معامل الإنتاج، يهدف صيانتها لكنها تحولت إلى خيار دائم». وأضاف: «ولا نستغرب أنّ يتمّ استخدام باخرتين جديدتين تحت أي ذريعة».

ورأى «أنّ الموضوع لا يتوقف عند الخصخصة في ملف الكهرباء».

كذلك لفت نحاس إلى «أنّ ما نشهده في زحلة، لجهة تأمين الكهرباء، لا يمكن وصفه بالتجربة النموذجية في تأمين التيار الكهربائي»، مشيرًا إلى أنّ «كل ما حصل هو أنه تمّ تطبيق تعاونية المولدات غير الشرعية، بحيث يتمّ بيع الكيلو واط بسعر 300 ليرة وهو سعر أعلى من تعرفة الدولة، عندما يصبح بإمكانهم بيع الكهرباء بنفس تسعيرة الدولة يمكن القول إنهم توصّلوا إلى حلول حقيقية، وبالتالي ما يحصل في زحلة يمكن اعتباره مزحة سعيدة، ولو كان حل المولدات نموذجيا لكانت الدول المصنعة لها اعتمدتها في تأمين الكهرباء في بلدانها».

من جهة ثانية، أشار نحاس إلى ما قامت به بلدة غليون في قضاء جبيل حيث يتمّ الاعتماد على صفائح الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء وتغطية حاجات البلدة من التيار، وفي موسم الشتاء عندما ينخفض الاستهلاك يتمّ تزويد شركة كهرباء لبنان بالنتائج الإضافي، وفي المقابل تقوم الشركة بتزويد البلدة بالتيار عند حاجتها إليه في فصل الصيف، حيث يبلغ الاستهلاك ذروته من قبل سكان البلدة.

وزني

ورأى الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني في حديث لـ«البناء» أنّ «هناك فرقا بين مسألة الامتيازات الممنوحة لشركات الكهرباء، على غرار ما حصل بين وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء زحلة»، لافتًا إلى أنّ ذلك «لا يعني انتقال الملكية العامة إلى هذه الشركات أو المؤسسات، بينما الخصخصة تعني أنّ تصبح الملكية للقطاع الخاص بشكل تام». وأشار إلى «أنّ القانون الذي يجيز للشركات إنتاج الكهرباء إيجابي، لكن العوائق تكمن في كيفية تطبيقه». وأكد وزني أنّ الدولة «أظهرت، على مدى السنوات، عجزها عن حل أزمة الكهرباء وهي بالتالي لن تكون قادرة، على مدى السنوات العشر القادمة، على إيجاد مخرج لهذه الأزمة،

البناء

غصن: لتطبيق مرسوم إفاة المضمونين

من تقديّمات العناية بطب الأسنان

لجدول الأعمال الطبية ليشمل بصورة دائمة العلاجات الطبية والاستشفائية الحديثة، لا سيما الجراحات بالتخليز والليزر، وكذلك المستلزمات الطبية مما يخفف الكلاف الباهظة لغرف العمليات والإقامة الطويلة الأمد في المستشفيات».

وأثنى على «القرار التاريخي لمجلس الإدارة حول تحديد أسس إنشاء المكاتب الإقليمية والمحلية، مما يوجب الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي وفعالها القرار بإنشاء مكاتب إقليمية ومحلية في المحافظات والأقضية كافة، لتأمين تغطية خدمات الضمان الاجتماعي على الأراضي اللبنانية كافة»، لافتًا إلى أنّ هذا الأمر «يسهل للمضمونين عناء الانتقال وإنجاز المعاملات الطبية والاستشفائية، فضلًا عن باقي تقديّمات فروع الضمان في المكاتب المركزية وفي صفوف الانتظار الطويلة على أدرجائها».

نسناس: المجلس الاقتصادي الاجتماعي

لعب دور صمّام الأمان

مصطفى الحمود

أقيم في «بيت التعااضد» في الحازمية، بدعوة من اتحاد صناديق التعااضد الصحية في لبنان، لقاء مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووجيه نسناس عن دور صناديق التعااضد الصحية في الدورة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، في حضور رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الادارة ومسؤولين عن صناديق تعااضدية فاعلة.

وتحدّث نسناس لافتًا إلى أنّ إدارة الصناديق «تطورت وانخرطت في المجتمع ليس فقط في الاقتصاد، بل في القضايا الاجتماعية من خلال منح مرسية ومساعدات مالية وخدمات اجتماعية. ونتمنى التكامل بينها وبين شركات التأمين، على أن تبني هذه العلاقة على أسس قانونية ومتكاملة لكي تعكس تضامنا فعليًا، فهي لا تبغي الربح، وتتكامل مع وزارة الصحة وشركات التأمين».

وتناول أهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الشركة التركية... تخالف نصوص العقد

تسمح المفاوضات الأخيرة التي بدأت بين وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان من جهة، وبين الشركة التركية من جهة ثانية، لتنفيذ أحد بنود العقد بزيادة الإنتاج إلى أكثر من 270 ميغاوات، أي زيادة الإنتاج عبر المولدات العاملة على «الفيول أويل» بمعدل 100 ميغاوات، إضافة إلى الاستفادة من المحركات العاملة على البخار بمعدل 10 ميغاوات إضافية، علما بأن الشركة التركية لم تصرّح عن وجود هذه المحركات على متن باوخرها واكتشفت، بعد إشكال حصل في بداية تنفيذ العقد في نيسان 2013، أنّ المحركات البخارية لم تكن موجودة ضمن العقد الموقع مع الشركة التركية، فضلًا عن أنّ هذه المحركات لا تولد الطاقة بواسطة «الفيول أويل»، بل بواسطة البخار الناتج من المولدات العاملة على «الفيول أويل»، وبالتالي كانت هناك شكوك في أنّ البواخر التركية تُشغّل المحركات البخارية لتقوم بفوترة الطاقة المنتجة منه على أساس محركات تعمل على «الفيول أويل»، ما يحقّق لها ربحًا إضافيا مخالفًا لنصوص العقد.

تجربة زحلة... خطوة نحو الحل أم الخصخصة؟

بدأت أولى خطوات خصخصة الكهرباء بتجربة شركة امتياز كهرباء زحلة التي بدأت منذ مطلع شهر شباط الماضي، في تأمين التيار 24 / 24 ساعة ضمن مرحلة تجريبية بقوة إنتاج تصل إلى نحو 60 ميغاوات، وانعكس ذلك انخفاضًا في قيمة فاتورة الكهرباء بنسبة النصف، ويستفيد منها أكثر من 200 ألف بقاعي والعشرات من المؤسسات الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية، التي تتوزع على 16 مدينة وبلدة في قضاء زحلة.

وحذت شركة امتياز جبيل، من جهتها، حذو شركة امتياز زحلة في طلب ترخيص لإنتاج الطاقة الكهربائية لتأمين التيار الكهربائي 24 / 24 ساعة لمنطقة جبيل، وتقدّمت من رئاسة مجلس الوزراء، ممثلة بوزير الطاقة والمياه، بطالب الترخيص، لبدء تطبيق المشروع.

كما من المتوقع أنّ يتقدم مالك شركة امتياز كهرباء عاليه البير خوري، التي حصلت على حقوق الامتياز لمدة 82 سنة انتهت في 2013، بطلب امتياز جديد يتيح للشركة إنتاج الكهرباء، مع الإشارة إلى أنّ شركة امتياز عاليه، كانت تقوم بشراء الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان بسعر وسطي يبلغ 75 ليرة لكل كيلواط ساعة، ثمّ تبعه بسعر وسطي يبلغ 127 ليرة لكل كيلواط ساعة، حسب آخر تعرفة رسمية.

وأسفر استرداد امتياز كهرباء عاليه من قبل الدولة اللبنانية، ممثلة بوزارة الطاقة، عن توفير مبلغ 52 ليرة على الدولة في كل كيلواط ساعة مبيع لمناطق الجبل كانت تذهب إلى الشركة الخاصة.

البنك الدولي داعم للخصخصة

دخل البنك الدولي على خط تدوير خصخصة قطاع الكهرباء في لبنان، وأشار في تقرير له تحت عنوان «الحذ من الفقر والمساواة في الرفاهية – تشخيص منهجي للبنان 2015»، إلى المعوقات والقيود الأساسية التي تحول دون تحقيق زيادة في معدلات النمو في لبنان، إباطًا ذلك بأزمة قطاع الكهرباء.

وعزا تقرير البنك الدولي، رداءة نوعية الخدمة المقدمة في قطاع الكهرباء إلى الفساد وسوء الإدارة، والنظام الطائفي حيث تعمل كواد الهياكل الأساسية الداعمة تحت حماية زعماء طوائفها، معتبرًا أنّ السبب الأهم لانهايار الكهرباء هو الانقسامات السياسية والطائفية التي تحول دون تحقيق الإصلاحات التي ما زالت موضوعة على الطاولة لأكثر من 30 سنة، الأمر الذي أدّى إلى استمرار المؤسسة في أدائها الضعيف، مضيفًا أنّ سوء أوضاع قطاع الكهرباء، حدّ من القدرة التنافسية للبنان ومن سهولة ممارسة الأعمال التجارية فيه.

وأفاد التقرير بأنّ لبنان احتل ثاني أسوأ مرتبة في العالم حياّل نوعية إمدادات الكهرباء، كما استند إلى دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي في 2013/ 2014، بينت أنّ 51.1 في المئة من الشركات اللبنانية اعتبرت الكهرباء عائقًا رئيسيًا أمام عملياتها التجارية وقدرتها التنافسية.



المشاركون في اللقاء

طرابلسي وعساف يحاضران عن إدارة المياه والطاقة البديلة

ضمن إطار مشروع (ACCBAT) الذي يديره معهد التعاون الجامعي (ICU)، وهي منظمة غير حكومية

إيطالية تعمل في لبنان منذ سنوات، بالتعاون مع أربعة شركاء في لبنان وتونس والأردن، حاضر كل من الدكتور هينغ طرابلسي والدكتور بسام عساف (استاذان محاضران في كلية الهندسة الزراعية في الجامعة اللبنانية) عن إدارة المياه والطاقة البديلة، والتكيف مع تغير المناخ من خلال تحسين إدارة المياه في القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه، وزيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة المرورية، وتخفيض الأثر البيئية السلبية، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتدريب على الممارسات الزراعية الجيدة، التي تتواءم بالتكيف مع تغير المناخ.

وتوقع القيعون على المشروع نتائج عدة، منها: زيادة كفاءة استخدام المياه وتوافر الموارد التقليدية من خلال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة المرورية من خلال: إدخال نظم مبتكرة لاستخدام المياه، إدخال أنظمة الري بالتنقيط البيئية والمستدامة (نظام ري يكون من مصخة وخطوط ري بالتنقيط مع فعالية الترشيح ووحدة الرصد)، استخدام مرافق تخزين المياه، استخدام مياه الصرف الصحي ك مصدر رئيسي لمياه الري.

ومن النشاطات الأساسية للمشروع: اختيار المزارعين ومسح زراعي إجمالي للبلدة، دراسة مائية للبلدة، إنشاء بركة ري اصطناعية، تمديد شبكات الري للمزارعين، دورات تدريبية للمزارعين، دورات تدريبية لفتني وزارة الزراعة.

والمعزز من المشروع حتى الآن: اختيار المزارعين ومسح زراعي إجمالي للبلدة، دراسة مائية للبلدة، تحضير دفتر الشروط الفني والإباري لبركة الري وشبكات الري، ومكان المشروع في البقاع الأوسط. أبلج، ومدته عامان، وينتهي في كانون الأول من العام الحالي.

ارتفاع أسعار المشتقات النفطية

ارتفع أمس سعر صفيحة كل من البنزين بنوعيه 95 و98 وأوكتان والمازوت الأحمر 100 ليرة لبنانية، وسعر صفحتي الديزل أولي والكانز 200 ليرة لبنانية، في حين ارتفع سعر قارورة الغاز 1200 ليرة لبنانية، تطبيقًا لقرار استفتاء سعر الاستبدال.
جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والعياد آرثور نظريان حدّد بموجبها الحدّ الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل الآتي:
– بنزين 98 وأوكتان 22900 ليرة لبنانية
– بنزين 95 وأوكتان 22300 ليرة لبنانية
أميريكي.